دراسة تحليلية للدور الاستراتيجى للمراجع الداخلى فى تفعيل محددات الجدارة الائتمانية (بالتطبيق علي البنوك التجارية)

محمد رضا محمد الجندي

الملخص :

بعد الأزمة المالية العالمية وانهيار العديد من البنوك الكبري علي مستوي العالم ، والتي أظهرت مدي ضعف البنوك في مواجهة المخاطر المختلفة نتيجة قصور السياسة الائتمانية وقصور الرقابة الداخلية بالبنوك وازياد المنافسة علي جذب العملاء أصبح هناك أهمية كبري لتفعيل تطبيق الجدارة الائتمانية بالبنوك التجارية ، وهو الأمر الذي سيؤثر علي انخفاض درجة المخاطر المصرفية لهذه البنوك .

ومن أجل ذلك قامت لجنة بازل بإدراج إدارة المخاطر التي تواجه البنوك التجارية كأحد المحاور الهامة لتحديد الجدارة الائتمانية ، وبالتالي أصبح المراجع الداخلي مطالب في البنوك التجارية بتقييم المخاطر ، والتقرير عنها ، وإتخاذ الإجراءات الكفيلة للحد من هذه المخاطر ، وهو ماأكده معهد المراجعين الداخليين بضررة تطوير دور المراجع الداخلي في إدارة المخاطر في البنوك ، ومن هنا كان لابد من أعطاء دوراً أشمل للمراجع الداخلي في تفعيل محددات الجدارة الائتمانية بالبنوك التجارية للحد من المخاطر التي تتعرض لها .

Abstract :

After the global financial crisis and the collapse of several major banks in the world, that showed the extent of the weakness of the banks in the face of various risks. As a result of the weakness of the credit policy and lack of internal controls at banks, and an increase in the competition to attract customers has become a great importance to activate the application creditworthy commercial banks. This will affect the low degree of banking risks for these banks .

Wherefore, The Basel Committee's inclusion of risk management is faced by commercial banks, as one of the important topics to determine creditworthiness .

And thus the internal auditor becomes a person, who asked for evaluating the risk in the commercial banks, making reports of it, and taking measures to reduce these risks.

This was confirmed by the Institute of Internal auditors need to develop the role of the internal auditor in risk management in banks. Hence, it was necessary to give a more comprehensive role of the internal auditor in the activation of the creditworthiness of commercial banks to reduce risks .

اولاً : المقدمة وطبيعة المشكلة :

يعتبر الجهاز المصرفي بوجه عام عصب الحياة الاقتصادية في أي دولة ، وتعتبر البنوك التجارية بوجه خاص القلب الذي يضخ الأموال لمختلف القطاعات الاقتصادية ومن هنا يقع علي عاتقها الدور الأكبر في منح الائتمان ، وإيماناً من هذا الدور المهم للبنوك التجارية ، ومدي مساهمتها في تقديم أفضل الخدمات المصرفية للعملاء ، وأيضاً تحسين مركزها المالي مما قد ينعكس ذلك علي ربحيه السهم في سوق الأوراق المالية فإنه يستوجب علي البنوك التجارية أن تحقق الجدارة الائتمانية خاصة بعد حدوث الأزمة المالية العالمية التي ألحقت ضرراً بالغاً بالبنوك الأمريكية الكبري ، ولعل غياب الدور الرقابي عن تلك البنوك وعدم تحقيقها للجدارة الائتمانية قد ساهم في انهيارها وماستتبع ذلك من مشاكل إفلاسها .

ويتضح عدم تفعيل الجدارة الائتمانية بالبنوك التجارية من خلال :

١- زيادة معدل الدعاوي والإلتزامات القضائية بين البنوك التجارية والعملاء .
٢- عدم كفاية المخصصات وخاصة مخصص المطالبات بالبنوك التجارية لتغطية الخسائر المحتملة الحدوث الناتجة عن التعويضات القضائية للعملاء .
٣- ارتفاع معدل المخاطر الائتمانية نتيجة تزايد المعدل النسبي للتعثرات المالية لعملاء البنوك التجارية .

مما سبق يمكن صياغة مشكلة البحث في صورة الأسئلة البحثية التالية :

١- هل تفعيل الجدارة الائتمانية يساهم في تحقيق الكفاءة والفعالية بالبنوك التجارية وخفض درجة المخاطر الائتمانية ؟
٢- ماهي أهم محددات الجدارة الائتمانية بالبنوك التجارية ؟
٣- ما دور معايير المراجعة الداخلية وتوصيات لجنة بازل للرقابة المصرفية في تفعيل محددات الجدارة الائتمانية بالبنوك التجارية ؟

ثانياً : أهداف البحث :

إنطلاقاً من مشكلة البحث وتساؤلاته يمكن تحديد الأهداف في النقاط التالية :

١- تحديد مخاطر الائتمان وتأثيرها علي تفعيل الجدارة الائتمانية بالبنوك التجارية .
٢- التعرف علي محددات الجدارة الائتمانية بالبنوك التجارية .
٣- دور معايير المراجعة الداخلية وتوصيات لجنة بازل للرقابة المصرفية في تفعيل محددات الجدارة الائتمانية بالبنوك التجارية .

ثالثاً : أهمية البحث :

الأهمية العلمية :

١- قصور الأداء المهني للمراجع الداخلي بالبنوك التجارية نتيجة ضعف درجة الاستقلالية وعدم التأهيل العلمي والعملي .

٢- عدم توافر مؤشرات ومحددات للجدارة الائتمانية يمكن من خلالها الحكم علي جودة الأداء البنكي .

الأهمية العملية :

تواجه البنوك التجارية الكثير من المخاطر المصرفية التي يمكن أن تؤثر في قدرتها علي تحقيق أهدافها ، وبالتالي تهدد نجاحها واستمراها ، وذلك في حالة عدم قدرتها علي التنبؤ بها مقدماً قبل حدوثها ، وبالتالي يمكن أن تستفيد البنوك التجارية من إعطاء المراجع الداخلي دوراً إستراتيجياً في تفعيل محددات الجدارة الائتمانية للحد من المخاطر المختلفة التي تواجه البنوك التجارية .

رابعاً.. فروض البحث :

يقوم هذا البحث علي الفروض التالية :

١- **الفرض الأول :** " لا توجد اختلافات ذات دلالة معنوية بين فئات الدراسة حول دوافع عدم تطبيق ومعوقات تفعيل الجدارة الائتمانية بالبنوك التجارية "

٢- **الفرض الثاني :** " لا توجد اختلافات ذات دلالة معنوية حول دور المراجع الداخلي في تفعيل محددات الجدارة الائتمانية بالبنوك التجارية "

خامساً.. منهج البحث :

سوف يجمع منهج البحث بين عدة مناهج بحثيه ، يسعي الباحث إلي تحقيق التكامل فيمابينها ، وتتمثل في :

أ- المنهج الاستقرائي :

حيث يتم استقراء البحوث والدراسات والندوات والمؤتمرات والتجارب الدولية والمحلية والجهود المبذولة لمدي تطبيق الجدارة الائتمانية بالبنوك للحد من المخاطر المصرفية ، وذلك لتكوين الإطار الفكري والفلسفي للبحث .

ب- منهج تحليل المحتوي :

حيث سيتم تحليل الأراء ، الأفكار ، العلاقات والجوانب العلمية والعملية المختلفة التي احتوت عليها مكونات الإطار النظري موضوع البحث .

ج- المنهج الاستنباطي :

وذلك بهدف استنباط المتغيرات والأبعاد والتأثيرات المرتبطة بالدور المرتقب للمراجع الداخلي في تفعيل محددات الجدارة الائتمانية بالبنوك التجارية، وذلك من خلال الدراسة الميدانية .

سادساً.. خطة البحث :

الفصل الأول : محددات الجدارة الائتمانية بالبنوك التجارية.

الفصل الثانى : دور المراجع الداخلي في تفعيل محددات الجدارة الائتمانية في ظل اصدارات بازل ومعايير المراجعة الداخلية.

الفصل الأول

محددات الجدارة الائتمانية بالبنوك التجارية

لقد أشارت الدراسات والبحوث الحديثة على أهمية تطبيق الجدارة الائتمانية لمالها من أثار ايجابية نحو خفض المخاطر الائتمانية بالبنوك التجارية، وهو ما أكدته الدراسات السابقة فى الفصل الأول من الدراسة ، غير أنه اتضح أن عدم تطبيق الجدارة الائتمانية ، إنما يعزى إلى أسباب عديدة، كان من أهمها قصور الأداء المهنى للمراجع الداخلى بالبنوك نتيجة نقص الخبرة المهنية والمعرفة بأنماط المخاطر التي تتعرض لها البنوك التجارية،هذا بالإضافة إلى عدم وجود محددات أو مؤشرات للجدارة الائتمانية يمكن من خلالها الحكم على أداء البنوك التجارية .

محددات الجدارة الائتمانية للبنوك التجارية .

يقصد بمحددات الجدارة الائتمانية هى أهم المقاييس أو العوامل (المتغيرات التفسيرية) التى يمكن من خلالها الحكم على كفاءة أداء البنوك التجارية من حيث مستوى الطاقة الائتمانية ودرجة المخاطر الائتمانية التى تتعرض لها ودرجة جودة الإدارة ونجاحها فى تحقيق الأهداف الاستراتيجية للبنك .

وفيما يلى استعراض لهذه المحددات :

١ - إدارة المخاطر المصرفية

يمكن تعريف إدارة المخاطر بأنها عملية إستراتيجية مستمرة، يشارك فيها كل المستويات الإدارية بالبنك ، تتضمن تحديد وترتيب وتحليل المخاطر التى يحتمل أن يكون لها تأثير على أهداف البنك، والتأكيد على أن هذه المخاطر تقع عند المستويات المقبولة لها، وتقديم تأكيد معقول بإنجاز أهداف البنك (IIA , 2009, p.p13 ، , Bart Jutte 2009, P.3) ويمكن إجمالى المخاطر المصرفية التى تواجه البنوك والمقاييس المعتمدة فى قياسها وإدارتها فيما يلى: (د. طارق عبد العال، ٢٠٠٨، ص٢٤٠)

جدول رقم (١)

المخاطر المالية	المقاييس التقليدية	المقاييس المتقدمة	اساليب (طرق) إدارة المخاطر
مخاطر الائتمان	(أ) متوسط القروض / الأصول (ب) القروض غير المسددة / اجمالى الخسائر (جـ) خسائر القروض / اجمالى الخسائر (د) احتياطى خسائر القروض / القروض	(أ) درجة تركز القروض (ب) معدل نمو القروض (جـ) معدلات الإقراض المرتفعة (د) الاحتياطيات / القروض غير المسددة	(أ) تحليل الائتمان (ب) توثيق الائتمان (ج) رقابة الائتمان (د) تقييم خاص للمخاطر الائتمانية
مخاطر السيولة	(أ) القروض / الودائع (ب) الأصول السائلة / الودائع	(أ) الأموال المشتراه (المقرضة) (ب) تكاليف الإقراض (ج) الأصول السائلة (د) الاقتراض / الودائع	(أ) خطة سيولة (ب) خطة سيولة للطوارئ (ج) نموذج التكلفة أو التغيير (د) تطوير مصادر التمويل
مخاطر سعر الفائدة	(أ) الأصول الحساسة لسعر الفائدة / الخصوم الحساسة (ب) الفجوة	(أ) سلسلة الفجوات (ب) تحليل التدفق (ج) الفجوات المتحركة	(أ) إدارة الفجوة المتحركة (ب) تحليل التدفق
مخاطر الرافعة	(أ) حق الملكية / الودائع (ب) حق الملكية / الأصول (ج) إجمالى الديون / الاصول	(أ) الاصول الخطرة المعدلة / حق الملكية (ب) النمو فى الأصول بالمقارنة بالنمو فى حق الملكية	(أ) تخطيط رأس المال (ب) سياسة لتوزيع الأرباح (ج) ملاءمة رأس المال

ويرى الباحث تعقيباً على ما سبق، أن إدارة المخاطر تعتبر محدداً هاماً من محددات الجدارة الائتمانية بالبنوك التجارية حيث أنها تعمل على :

١- تحديد وتقييم وإدارة ومراقبة الأحداث المحتملة لتقديم تأكيدات معقولة بأن البنك يدير مخاطره على النحو الذى يمكنه من تحقيق أهدافه .
٢- إعطاء توصيات لتحسين الكفاءة والفعالية لأنشطة البنك وصولاً إلى الأهداف المطلوبة .
٣- توفير مجموعة من الحلول والمقترحات التى يمكن استخدامها فى مواجهة المخاطر المصرفية بالبنوك التجارية .
٤- الإسهام فى دعم استقرار النظام المالى بالبنوك التجارية من خلال تحسين الأساليب الفنية لإدارة المخاطر بالبنوك التجارية لسلامة أموال المودعين والمساهمين .

٢ - السيولـة

تمثل أحد المحددات الهامة فى تحديد مستوى الجدارة الائتمانية للبنوك التجارية فى الأجل القصير، وهى عبارة عن قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته فى الوقت المحدد خاصة تلك المتعلقة بودائع العملاء ، وتعد هذه القدرة أمراً أساسياً للحفاظ على سمعة البنك ولضمان استمراريته .

وتعد السيولة من المؤشرات الهامة فى البنوك التجارية، والتى تفرق بين الإدارة الجيدة والإدارة السيئة للبنك ، فقد يخسر البنك عدداً من عملائه نتيجة عدم توافر السيولة الكافية أو عدم إمكانية تلبية طلباتهم فى الوقت المناسب والعكس فقد يحتفظ البنك بسيولة تفوق حاجته ، مما ينتج عن ذلك حالة الاستخدام غير الأمثل للموارد المتاحة ، والإدارة الجيدة للسيولة تساهم فى زيادة ثقة الجهات الرقابية (البنك المركزى) والمودعين، وتمكن البنك من استغلال الفرص المناسبة لتحقيق أقصى ربح وتقليل المخاطر التى يواجهها نتيجة عجز السيولة.(Wu , 2012 , p.p 15-16 & Hong)

ويرى الباحث أن مؤشرات السيولة مثل نسبة التداول ونسبة السيولة السريعة تلعب دوراً هاماً فى تحديد مستوى الجدارة الائتمانية بالبنوك التجارية ، حيث تشير درجة سيولة البنك إلى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل فى مواعيد

استحقاقها، فالبنك الذى يحقق معدل سيولة جيد ترتفع كفاءته المالية وتنخفض مخاطرة الائتمانية وترتفع جدارته الائتمانية، أما البنك الذى يعانى من عدم تحقيق معدل سيولة جيد ، فإنه يعانى من أزمات متلاحقة فى السيولة، وبالتالى يواجه مخاطر ائتمانية مرتفعة بسبب عجزها عن سداد التزاماتها قصيرة الأجل ومن ثم تنخفض الجدارة الائتمانية له .

٣ - حجم القروض المتعثرة (د. مصطفى النشرتى ، ٢٠٠٧، ص ص ١١٣-١١٤)

تعتبر القروض المتعثرة بالنسبة للبنوك هى ديون مشكوك فى تحصيلها يصعب التأكد من توقيت سداد أقساطها وفوائدها ، حيث يتضح للبنك ضعف قدرة المقترض على السداد وبالتالى يصبح من الخطأ احتساب فوائد عليها ، وتعد تلك الديون أصولاً وهمية، وترتفع مخاطر عدم السداد (مخاطر التعثر) التى تتعرض لها البنوك نتيجة عدم تطبيقها للأسس العلمية والمعايير والضوابط المستقرة أو المتعارف عليها فى منح الائتمان،

ويرى الباحث مما سبق أن زيادة حجم الديون المتعثرة تؤدى لانخفاض الجدارة الائتمانية بالبنوك، وبالتالى تحتاج مشكلة الديون المتعثرة إلى دراسة متعمقة لتفادى المخاطر الناشئة منها على موارد البنوك حيث تؤدى إلى ضياع عوائد على البنوك كان من الممكن أن يتم استغلالها أفضل استغلال ، كما أن دراسة الديون المتعثرة وطرق الوقاية من مخاطرها تستلزم تحديد مدى كفاية المخصصات والضمانات المكونة لها، والتى تعتبر أحد أدوات الجدارة الائتمانية بالبنوك، وبالإضافة إلى ذلك فقد تلقى الديون المتعثرة بظلالها على اتساع الفجوة بين البنوك والعملاء من خلال زيادة حدة المنازعات القضائية ، والتى تستوجب كفاية مخصص المطالبات بالبنوك التجارية.

٤ - نظام الرقابة الداخلية

يعتبر نظام الرقابة الداخلية فى أى بنك خط الدفاع الأول الذى يحمى مصالح المودعين بصفة خاصة، والأطراف المتعلقة بالبنك بصفة عامة، حيث أنه يوفر الحماية لعملية إنتاج المعلومات المالية التى يمكن الاعتماد عليها فى اتخاذ القرارات التشغيلية والاستثمارية والتمويلية السليمة، إن توفر أنظمة الرقابة الداخلية الفعالة تتطلب وجود أجهزة مراجعة داخلية فعالة، حيث تعتبر وسيلة تقييم مستقلة تساهم فى

تعزيز فاعلية وكفاءة سير العمليات، وتساعد البنوك على تحقيق أهدافها من خلال انتهاج مدخل موضوعى ومنظم لتقييم وتحسين فاعلية إدارة المخاطر، وإجراءات الرقابة بالبنوك.(د. طارق مختار محمد، ٢٠١١، ص ٦٤٦)

ويرى الباحث أن نظام الرقابة الداخلية يعتبر من المصادر الأساسية الذى يساعد فى تحديد وتقييم الجدارة الائتمانية بالبنوك التجارية، حيث أن عدم تطبيق الجدارة الائتمانية بالبنوك يرجع فى المقام الأول إلى عدم وجود ضوابط رقابية حقيقية يوفرها نظام الرقابة الداخلية المطبق بالبنك على عملية منح الائتمان، والتى يمكن من خلال وجودها تحديد سياسة ائتمانية تدرج بدليل مكتوب يتضمن تعليمات ملزمة للعاملين فى مجال منح وتنفيذ ومراقبة عمليات الائتمان ، مع بيان حدود وصلاحيات جمع المستويات الوظيفية والإدارية بالبنك ، ولذلك يقع على عاتق مجلس إدارة البنك التحقق من أن الإدارة العليا قد أعدت وتوافر لديها نظام ملائم وفعال للرقابة الداخلية ، وكذلك نظام لقياس وتقييم المخاطر المصرفية ، وكذلك توافر طرق مناسبة لمتابعة مدى الالتزام بالقوانين والضوابط الرقابية والسياسات الداخلية فى البنك .

٥ – الربحيـــة

لا تزال الربحية هى المعيار الرئيسى للحكم على كفاءة البنك، فالربحية مؤشر قوى على مدى نجاح البنك فى تحقيق أهدافه، والربحية تدعم الموقف المالى للبنك وتزيد من قيمته، خصوصاً إذا ما تم إضافة الربحية كلياً أو جزئياً إلى حقوق الملكية ، هنا تتحسن المؤشرات المالية للبنك ويصبح مركزها المالى أكثر قوة (sharma & Gounder,2012,p3).

والبنك الذى يتميز بتحقيق أرقام ونسب ربحية مرتفعة يكون لديه قدرة أكبر على التوسع والنمو والصمود فى السوق، وبالتالى تنخفض مخاطره الائتمانية، أما البنك الذى ينخفض نسب ربحيته أو أنه يحقق خسائر فإنه يفقد القدرة على المنافسة بل والاستمرار، وترتفع مخاطره الائتمانية .(د. محمد عطا ، د. على بخيت ، ٢٠١٠، ص ٢٠٤)

ويرى الباحث أن الربحية فى حد ذاتها مؤشراً هاماً لأداء البنك ، فهى بمثابة مقياس حقيقى لدرجة نجاح أو فشل إدارة البنك ، فكلما زاد هذا المؤشر كلما كان ذلك مؤشراً لاستخدام موارد البنك بكفاءة وفعالية من قبل الإدارة إلا أن تحقيق البنك

التجارى أعلى معدل للربحية ينبغى ألا يتم الاعتماد عليه فى تقييم مدى نجاح البنك وإمكانية استمراره ، دون الأخذ فى الاعتبار جودة هذه الربحية من المنظور النقدى .

٦ - جدارة العميل

تعتبر جدارة العميل هى الركيزة الأولى فى قرار منح الائتمان، وهى الأكثر تأثير على المخاطر التى تتعرض لها البنوك التجارية ، لهذا نجد أهم هدف تسعى إليه إدارة الائتمان عند إجراء التحليل الائتمانى هو تحديد جدارة العميل بدقة ، باعتبار أن جدارة العميل تتحدد لعدة اعتبارات بعضها ينحصر فى خاصية واحدة وبعضها يتوسع ليشمل عدة خصائص والتى يجب أن تتوفر فى جدارة العميل ، حيث تمثل جدارة العميل المعيار الأساسى والأول فى القرار الائتمانى، فكلما كان العميل يتمتع بشخصية نزيهه وسمعة جيدة فى الأوساط المالية وملتزماً بكافة تعهداته ، كان أقدر على إقناع البنك بمنحه الائتمان المطلوب .

ويرى الباحث أن تحديد جدارة العميل من قبل البنوك التجارية يساعد بشكل كبير فى الوصول للجدارة الائتمانية فأحياناً يوجد عملاء قادرون على سداد التزاماتهم ، ومع ذلك لا يفعلون ويتهربون من السداد ولا يمانعون فى الدخول مع البنك فى منازعات قضائية حتى يستطيعوا مساومة البنك وجدولة الدين لتخفيضه إلى أقل ما يمكن ، ويرجع ذلك إلى قصور الدراسة الائتمانية التى أجراها البنك للتأكد من جدية شخصية المقترض وجدية المشروع المطلوب تمويله .

ويخلص الباحث مما سبق أن محددات الجدارة الائتمانية بالبنوك التجارية من إدارة المخاطر المصرفية والسيولة وحجم القروض المتعثرة ونظام الرقابة الداخلية والربحية وجدارة العميل يمكن من خلالها تحديد مستوى الجدارة الائتمانية للبنوك التجارية من خلال استنتاج العلاقة الرياضية الآتية:

$$C = X_0 + X_1 R + X_2 L + X_3 T + X_4 I + X_5 P + X_6 W + E$$

حيث أن :

جدول رقم (٢)

C	مستوى الجدارة الائتمانيه Credit Worthiness	متغير تابع
R	إدارة المخاطر المصرفيه Banking Risk Management	متغير مستقل

L	السيولة Liquidity	متغير مستقل
T	حجم القروض المتعثرة The Volume Of non Performing Loans	متغير مستقل
I	نظام الرقابة الداخلية Internal Control System	متغير مستقل
P	الربحية Profitability	متغير مستقل
W	جدارة العميل Client Worthiness	متغير مستقل
$X_0 , X_1 , X_2 , X_3 , X_4 , X_5 , X_6$	معاملات (أوزان) ترجيحية للمتغيرات المستقلة	
E	معامل الخطا العشوائى فى الداله	

المصدر : إعداد الباحث

الفصل الثانى

دور المراجع الداخلي في تفعيل محددات الجدارة الائتمانية في ظل اصدارات بازل ومعايير المراجعة الداخلية

لقد ساهمت الأزمات العالمية فى إحداث تغيرات سريعة ومتلاحقة وذات أثار ومخاطر بالغة الأهمية على البنوك عبر العالم بأسره ، مما يضع على كاهل هذه البنوك مسئولية التحرك نحو مواكبة تلك التغيرات ، وتهيئة مناخها الداخلى لمواجهة المخاطرة، ومن خلال العمل على وضع إجراءات وتصميم برامج خاصة لإدارتها والتعامل معها (د. حسام السعيد الوكيل ، ٢٠١٠، ص ١٩٩)

وفى ظل هذه التغيرات يواجه المراجع الداخلى العديد من التحديات والفرص بسبب تعقد التكنولوجيا وزيادة المنافسة (د. ابراهيم عبدالحفيظ عبدالهادى ، ٢٠٠٦، ص ٤٨١) ، ويتطلب الأمر منه تقديم أدوار استراتيجية واستشارية تعمل على الحد من المخاطر التى تواجهها البنوك، وذلك من خلال تسليح المراجع الداخلى بالمهارات والخبرات اللازمة لذلك ، حيث أشار معيار المراجعة الدولى رقم (١٠٣٠) إلى ضرورة توافر المعرفة والمهارة لدى المراجع حتى يستطيع القيام بإجراءات الرقابة

الداخلية بكفاءة وفعالية (د. أحمد زكى حسين متولى الشريف ، ٢٠١٣/٢٠١٢، ص ١٦٣) وعليه فإن الأمر يستوجب على المراجع الداخلى ضرورة الإلمام ببعض الاتجاهات جيداً حتي يستطيع مواكبة المستجدات الحديثة، والتى تتعلق بالتأهيل العلمى والعملى للمراجع الداخلى ودور المنظمات المهنية ومعايير المراجعة المرتبطة بتطوير دور المراجع الداخلى بالبنوك التجارية

أولاً : اتفاقيات بازل

أ - اتفاقيـة بازل (I)

ظهرت أولى إسهامات لجنة بازل فى عام ١٩٨٨م، حيث أقرت اللجنة اتفاقية بازل (I) ،والذى استهدفت وضع معايير دولية موحدة للرقابة الحذرة على متطلبات كفاية رأس المال الواجب توفرها فى البنوك لمواجهة كل من مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ، وتتمثل العناصر الرئيسية للاتفاق فى وضع معايير موحدة لتقييم رأس المال والأصول المصرفية وفقاً لمخاطر الائتمان (بما فيها المخاطر الخاصة بالبنود خارج الميزانية) ووضع حد أدنى ٨% لنسبة رأس المال إلى الأصول المرجحة بأوزان مخاطرها.(د. وفاء محمد عبدالصمد ، ٢٠٠٨، ص ٢٠٥)

وإن معيار كفاية رأس المال وفقاً لاتفاقية بازل (I) يقضى بأن تحسب بالمعادلة الآتية:(د. جمال سعد خطاب ، ٢٠٠٨، ص ٣٤٢)

$$\text{معدل كفاية رأس المال} = \frac{\text{رأس مال البنك}}{\text{مخاطر الائتمان + مخاطرالسوق}} = \text{لا يقل عن } ٨\ \%$$

ويرى الباحث أن اتفاقية بازل (I) وضعت اللبنة الأولى لتوحيد معايير الرقابة والإشراف على البنوك، كما أنها ساعدت على توفير المعلومات حول البنوك بما يساعد فى تقييم الأداء والكفاءة لها، بالإضافة إلى أن اتفاقية بازل (I) تتميز بسهولة التطبيق بما يوفر على البنوك الوقت والجهد .

ب - اتفاقية بـازل (II)

قامت لجنة بازل للرقابة المصرفية بوضع معايير جديدة فى عام ٢٠٠١ م ، صدرت فى صورتها النهائية فى يوليو عام ٢٠٠٤م على أن تطبق بنهاية عام ٢٠٠٦م وسميت باتفاقية بازل (II) وكانت بهدف تدعيم هيكل النظام المالى العالمى وخلق بيئة تنافسية مناسبة وتطوير أداء البنوك والنشاط الائتمانى تحديداً وضمان تفعيل الرقابة

على مخاطر الائتمان وتطوير دور مراقبى الحسابات والمراجعين الداخليين فى البنوك وتضع الأطر المناسبة للتحوط ضد كافة المخاطر من خلال وضع إطاراً أكثر تحفظاً للمخاطر، وتوسيع نطاق الخطر ليشمل كافة المخاطر التى يواجهها البنك ، وليس المخاطر الائتمانية فقط. (د. نبيل حشاد ، ٢٠٠٤، ص ٣١)

وإن معيار كفاية رأس المال وفقاً لاتفاقية بازل (II) يقضى بأن تحسب بالمعادلة الآتية (تامر الزيني،٢٠١١،ص١٤٤-١٤٧)

$$\text{معدل كفاية رأس المال} = \frac{\text{رأس مال البنك}}{\text{مخاطر الائتمان المحدد لها أوزان} + ١٢.٥(\text{مخاطر السوق} + \text{مخاطر التشغيل})} = \text{لا يقل عن } ٨\%$$

حيث أن :

- عند حساب نسبة رأس المال سيتم تحديد المقام أو إجمالى المخاطر عن طريق ضرب رأس المال اللازم لتغطية مخاطر السوق ومخاطر التشغيل فى (١٢.٥)، أى المقابل للحد الأدنى لنسبة رأس المال التى تعادل ٨%، ثم جمع الأرقام الناتجة من مجموع الأصول المرجحة بالمخاطر والمحسوبة لمخاطر الائتمان .
- استحدثت لجنة بازل نوعاً جديداً من المخاطر وهي المخاطر التشغيلية .

ووفق اتفاقية بازل (II) لم يتم تحديد منهج معين فى قياس أى من المخاطر الثلاث، وهدفت إلى وجود ثلاث بدائل لقياس كل نوع من المخاطر، والسماح للبنوك والسلطات الرقابية بانتقاء المنهج المناسب للمخاطر التى يتعرض لها البنك وبنيته الأساسية والنظام المصرفى الذى يعمل من خلاله.

ويرى الباحث أن اتفاقية بازل (II) بالرغم من أنها لم تستطيع التصدى بشكل كامل للأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨ م إلا أنه لولا وجودها لكانت الخسائر أكبر بالبنوك التجارية، حيث أنها ساعدت على توفير :

١- درجة من الأمان والسلامة للبنوك التجارية، ومن ثمة الحفاظ على استقرار النظام البنكى والمالى .

٢- نوع من المنافسة العادلة ما بين البنوك التجارية عن طريق توحيد التشريعات والقوانين والأنظمة داخل البنوك .

٣- بعض الامتيازات فى البنوك التجارية، مثل تخفيض رأس المال للبنوك التى تطبق طرق التقييم الداخلى .

٤- أساليب مستحدثة فى مواجهة المخاطر المصرفية التى تواجهها البنوك التجارية، مثل المخاطر الائتمانية والمخاطر التشغيلية ومخاطر السوق .

ج- اتفاقية بازل (III)

بعد الأزمة المالية التى عاشها العالم خلال الأعوام السابقة منذ عام ٢٠٠٨م، والذى كان المتسبب الرئيسى بها البنوك والمؤسسات المالية، كان لابد من إعادة النظر فى القوانين والقواعد الدولية التى تنظم عمل البنوك، فقامت لجنة بازل بدراسة اتفاقية بازل (II) وذلك بهدف تعديلها وإعادة تنظيمها لتغطية العوامل التى أدت إلى هذه الأزمة المالية، فخرجت لجنة بازل باتفاقية جديدة أطلق عليها بازل (III) ، وبالرغم من تسميتها باتفاقية بازل (III) إلا أنها لم تلغ إتفاقية بازل (II) ، ولكنها عدلت على مكونات نسبة كفاية رأس المال وأضافت بعض المعايير الجديدة على البنوك فقد أتاحت بازل (III) فترة زمنية من عام (٢٠١٢ م) ولغاية عام (٢٠١٩ م) للالتزام باتفاقية بازل (III). (فلاح كوكش ،٢٠١٢، ص١)

ويستنتج الباحث مما سبق معيار كفاية رأس المال وفق اتفاقية بازل (III) من خلال المعادلة التالية :

$$\text{معدل كفاية رأس المال} = \frac{\text{رأس مال البنك}}{\text{مخاطر الائتمان المحدد + مخاطر السوق + مخاطر التشغيل + مخاطر السيولة والرافعة المالية}} = \text{لا يقل عن } ١٠.٥\%$$

ويرى الباحث أن اتفاقية بازل (III) بالرغم من أنها تهدف لتقوية قاعدة رأس المال والسيولة داخل البنوك إلا أنها لن تمنع الكوارث أو الأزمات المالية التى تتعرض لها البنوك التجارية، ولكنها ستكون درع حماية ودعائم صد قوية ضد المخاطر الجارية والمستقبلية لتحقيق السلامة المالية للبنوك وتحميها من الإفلاس والضياع وتقليل خطر انتقال الآثار من القطاع المالى إلى الاقتصاد الحقيقى .

ثانياً: إسهامات معايير المراجعة الداخلية في تفعيل محددات الجدارة الائتمانية

١- معهد المراجعين الداخليين : Institute of internal Auditors (IIA)

نتيجة الأزمات المالية العالمية والمستجدات التي حدثت في الاقتصاد العالمي، وكعلاج لها في تطوير دور المراجعة الداخلية والوظائف التي يؤديها وتوسيع نطاق عمله بحيث يستخدم كأداة لفحص، وتقويم مدي فاعلية الأساليب الرقابية وإمداد الإدارة بالمعلومات، وتنفيذاً لهذا الأمر أصدر معهد المراجعين الداخليين معايير مراجعة حديثة في عام ٢٠٠٠م ، وتم المصادقة عليها في عام ٢٠٠١م ، كماتم اضافة تعديلات عليها في عام٢٠٠٣م ، ودخلت مجال التنفيذ عام ٢٠٠٤م ، وتم إجراء عليها بعض الإضافات عام ٢٠١٠ م ، وذلك لمواكبة التطورات والمستجدات الاقتصادية، وقد صدرت في شكل مجموعتين كمايلي: (IIA , 2010 , p.p 1-17)

جدول رقم (٣)

المجموعة	المعيار	هدف المعيار
معايير الصفات (د.هيثم أحمد حسين ، ٢٠١٠، ص ص ٣٩-٤١) Attribute Standards وهي أربعة معايير رئيسية صادرة من معهد المراجعين الداخليين تتناول سمات وخصائص المنشأت والأفراد الذين يؤدون أنشطة المراجعة الداخلية .	**رقم ١٠٠٠**	**الهدف ، السلطة ، المسئولية : تحديد المسئوليات الملقاه علي عاتق القائمين بأنشطة المراجعة الداخلية وتحديد السلطات الممنوحة لهم، ووجوب تدوينها رسمياً في لائحة المراجعة الداخلية التي يتم الموافقة عليها من قبل مجلس الإدارة .**
	رقم ١١٠٠	**الاستقلالية : بالنسبة لأنشطة المراجعة الداخلية ، والموضوعية في أداء هذه الأنشطة ، وفي إبداء الرأي النهائي للمراجعين الداخليين .**
	رقم ١٢٠٠	**الكفاءة والعناية المهنية : الكفاءة في أداء المراجع الداخلي لأنشطة المراجعة الداخلية، وبذل العناية المهنية الازمة في تأديتها .**
	رقم ١٣٠٠	**برنامج تحسين وتأكيد الجودة : وهو للتأكد من مدي جودة عملية المراجعة الداخلية وخضوعها لعمليات التقويم .**

معايير الأداء performance Standards وهي سبعة معايير رئيسية صادرة من معهد المراجعين الداخليين والتي تصف أنشطة المراجعة الداخلية، والمعايير التي يتم من خلالها قياس أداء تلك الأنشطة .	رقم ٢٠٠٠	**إدارة نشاط المراجعة الداخلية :** التي تقع مسئولية مراقبتها علي مدير قسم المراجعة في المنشأة، وينبغي أن تتميز هذه الإدارة بالكفاءة والفاعلية لتمكين المراجعة الداخلية من خلق قيمة إضافية للمنشأة .
	رقم ٢١٠٠	**طبيعة عمل المراجعة الداخلية :** إذ يجب علي نشاط المراجعة الداخلية أن يقوم بالتقويم وبالمساهمة في تحسين إدارة المخاطر والرقابة والسيطرة وحوكمة الشركات .
	رقم ٢١٣٠	**متفرع من المعيار رقم (٢١٠٠)** ويختص بحوكمة الشركات، ويشير إلي أنه ينبغي أن يساهم نشاط المراجعة الداخلية في عمليات حوكمة الشرمات بواسطة إسهامه في تقويم وتحسين عملية الحوكمة.
	رقم ٢٢٠٠	**تخطيط المهام :** يجب علي المراجعين الداخلين وضع خطة موثقة لكل مهمة .
	رقم ٢٣٠٠	**أداء المهام :** إذ ينبغي علي المراجعين الداخليين أن يقوموا بتحديد وتحليل وتقويم وتسجيل معلومات كافية لتحقيق أهداف المهام التي يتولون القيام بها .
	رقم ٢٤٠٠	**توصيل النتائج :** ينبغي علي المراجعين الداخليين أن يقوموا بإيصال نتائج عمل المراجعة الداخلية بالوقت والطريقة المناسبين .
	رقم ٢٥٠٠	**عملية المتابعة :** وهذه المهمة تقع علي مدير قسم المراجعة الداخلية الذي ينبغي أن يكون حريصاً علي أن يؤسس نظام للعمل، ويتولي مسئولية الحفاظ عليه ومراقبته

		وإيصال النتائج للإدارة .
	رقم ٢٦٠٠	**<u>قبول الإدارة للمخاطر</u> :** **بما أن تقويم وتحسين إدارة المخاطر أصبحت ضمن نشاط عمل المراجعة الداخلية بموجب المعيار (٢١٢٠) ينبغي علي مدير قسم المراجعة في المنشأة التأكد من المستوي الذي تتقبله الإدارة من المخاطر، وإذا أحس أنه أعلي من المستوي الذي يمكن للشركة أن تتحمله ، عليه أن يناقش الموضوع مع الإدارة العليا، وإذا لم يتم حله رفعه لمجلس الإدارة للتوصل إلي الحل المناسب .**

٢- معيار المراجعة المصري (٦١٠) لعام ٢٠٠٨: (الهيئة العامة لسوق المال ، ٢٠٠٨ ، ص ص ١- ٩) بعنوان (دراسة عمل المراجعة الداخلية)، ويعتبر هذا المعيار هو الإصدار المهني الوحيد الذي تناول تعريفاً لوظيفة المراجعة الداخلية ونطاق عملها وأهدافها وعلاقتها بالمراجع الخارجي ، وذكر المعيار أن المراجعة الداخلية نشاط تقييم يتم إجراؤه داخل المنشأة كخدمة لها ، وتتضمن وظائف المراجعة الداخلية – ضمن أمور أخري متابعة الرقابة الداخلية، وأضح المعيار أن نطاق وظيفة المراجعة الداخلية وأهدافها يختلف بحسب حجم المنشأة وهيكلها ومتطلبات الإدارة، والذي يشتمل عادة علي متابعة نظام الرقابة الداخلية من خلال فحص الضوابط والمعلومات المالية والتشغيلية والجدوي الاقتصادية للعمليات وكفاءتها وفعاليتها وفحص مدي الالتزام بالقوانين واللوائح وسياسات الإدارة ، كماأوضح المعيار أنه يجب علي المراجع الخارجي الحصول علي تفهم كاف عن أنشطة المراجعة الداخلية لتحديد مخاطر التحريفات الهامة والمؤثرة في القوائم المالية وتقييمها وتصميم وأداء مزيد من إجراءات المراجعة ، كما أنه يجب علي المراجع الخارجي أيضا عمل تقييم لمهام المراجعة الداخلية وذلك عندما ترتبط أنشطة المراجعة الداخلية بتقييم الخطر الذي يقوم به المراجع الخارجي ، كما أشار المعيار إلي أن تقييم المراجع الخارجي لوظيفة المراجعة الداخلية سيؤثر علي حكمه المتعلق باستخدام أنشطة المراجعة الداخلية عند عمل تقييم للخطر وبالتالي يقوم بتعديل طبيعة وتوقيت ومدي إجراءات

المراجعة الخارجية، ولتفعيل دور المراجعة الداخلية في مساعدة المراجع الخارجي يجب أن يكون لها موقعاً متميزاً في الهيكل التنظيمي ، أن ترفع تقاريرها لأعلي مستوي إداري ، لا تقوم بأي أعمال تنفيذية أخري حفاظاً علي استقلالها ، وأن تتميز بالكفاءة الفنية وبذل العناية المهنية الواجبة .

ويرى الباحث من خلال ماسبق أن المراجعة الداخلية تحولت من كونها أداة للرقابة الداخلية لتكون أوسع وأشمل من هذا المفهوم التقليدي، فلم يعد دورها قاصراً علي المراجعة المنتظمة لفعالية الرقابة الداخلية ، والتحقق من التلاعب أو اكتشاف الأخطاء او مدي الالتزام بالقوانين والتشريعات، وإنما امتد دورها ليشمل أيضاً التعريف بالمخاطر التي قد تتعرض لها المنشأة وتقديم الاستشارات اللازمة للإدارة العليا ، حيث إنها تنبه الإدارة إلي المخاطر المهمة التي تواجة المنشأة، والتي قد تعوق أنشطة المنشأة عن تحقيق أهدافها، ويتم ترتيب هذه المخاطر حسب أهميتها، وتكون الادارة هي المسئولة عن تنفيذ الاستجابات المناسبة لإدارة هذه المخاطر لتصبح داخل حدود المستوي المقبول من الخطر، وأصبح الدور الجديد للمراجع الداخلي يتعدي الوظيفة الاستشارية للإدارة، فقد يصل إلي المساهمة بأكثر من النصائح من خلال إعطاءه أدوار استراتيجة داخل المنشأة.

ومما سبق يقترح الباحث المتطلبات الأتية لتفعيل محددات الجدارة الائتمانية بالبنوك التجارية من قبل المراجع الداخلي :

١- تسليح المراجع الداخلي بالتأهيل والتعليم الكافي، واختيار أي المهارات لها الأولوية قي تطوير دور المراجع الداخلي بالبنوك التجارية .

٢- إلمام المراجع الداخلي بالتطورات في تكنولوجيا المعلومات والتوسع في استخدام الحاسب، مما يزيد من قدرته علي مواجهة المشاكل الخاصة بكيفية الحد من المخاطر الائتمانية المعاصرة بالبنوك التجارية .

٣- الالتزام بالمعايير والاصدرات المهنية المختلفة لكل من معهد المراجعين الداخليين، توصيات لجنة بازل للرقابة المصرفية وغيرها من المعايير المرتبطة داخل البنوك التجارية .

٤- تدعيم وظيفة المراجعة الداخلية حيث تعتبر مصدراً هاماً لتعزيز ودعم لجنة المراجعة وهذا فيما يخص تقديمها لخدمات التأكيد والاستشارة، خصوصاً

فيما يخص نظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر ، كما أنها عبارة عن حلقة الوصل بين لجنة المراجعة والمستويات الاخري من الادارة .

٥- تطوير دور المراجع الداخلي بحيث ينتقل من موقعة كمراجع مالي إلي دور ذو فائدة وفاعلية لخدمة الإدارة، من خلال المشاركة في إعداد وتطوير النظم والإجراءات بالبنوك التجارية .

٦- توافر الاستقلال التام للمراجع الداخلي في البنوك التجارية، وان يكون هناك اتصال بينه وبين مجلس الإدارة ولجنة المراجعة والمراجعة الخارجية .

٧- الارتقاء بالوضع التنظيمي لوظيفة المراجعة الداخلية بحيث تتبع مجلس الادارة أو لجنة المراجعة، بما يمكن المراجع الداخلي من أداء واجبة المهني بشكل مستقل .

٨- الاهتمام بالمعايير الذاتية للمراجع الداخلي مثل النزاهة والموضوعية والسرية والاستقلال عن الادارات التشغيلية للبنك، والتبعية المباشرة للادارة العليا ، مع ضرورة تشديد العقوبات علي المراجعين الداخليين في حالة مخالفة هذه المعايير

٩- وجود إطار فعال لإدارة المخاطر يتضمن الأهداف الاستراتيجية ، والمخاطر التي تعوق تحقيقها وكيفية تحديدها ومواجهتها، وكيفية استغلال الفرص وتجنب التهديدات .

النتائج والتوصيات

أولاً- النتائج :

توصلت الدراسة إلي عدة نتائج تتمثل في :

١- أن الغرض الأساسي من تقييم إدارة البنك للمخاطر هو تحديد وتحليل وإدارة المخاطر التي تؤثر علي أهداف البنك في حين أن هدف المراجع الداخلي من تقييم هذه المخاطر هو تحديد تأثيرها علي تفعيل الجدارة الائتمانية بالبنوك التجارية .

٢- وجود تغيير بدور المراجع الداخلي بالبنوك التجارية ويرجع ذلك إلي بيئة العمل التي تتسم بالديناميكية والتغير السريع ، حيث أصبحت البنوك تعتمد اعتماداً كبيراً علي كفاءة وفعالية المعلومات المالية وغير المالية الواردة من المراجع الداخلي .

٣- كلما زاد الارتقاء بحياد واستقلال المراجع الداخلي كلما زادت قدرته علي مواجهة المشاكل والمعوقات الخاصة بتفعيل الجدارة الائتمانية في البنوك التجارية .

٤- إلمام المراجع الداخلي بتوصيات لجنة بازل للرقابة المصرفية ومعايير المراجعة الداخلية تزيد من قدرته علي تفعيل محددات الجدارة الائتمانية بالبنوك التجارية من خلال الحد من المخاطر المختلفة التي تواجه هذه البنوك .

٥- أسفرت الدراسة الميدانية عن النتائج التالية :

- وجود مجموعة من متطلبات التنبؤ المالي في البنوك التجارية من وجهة نظر المراجع الداخلي .
- وجود مجموعة من المعوقات التي تعيق تفعيل محددات الجدارة الائتمانية من وجهة نظر المراجع الداخلي بالبنوك التجارية .
- اتفقت فئات الدارسة علي وجود العديد من دوافع عدم تطبيق الجدارة الائتمانية بالبنوك التجارية المصرية .

ثانياً- التوصيات :

اعتماداً علي ماتم التوصل إليه من نتائج ، يوصي الباحث بمايلي :

١- ضرورة توافر مجموعة من المقومات والمتطلبات من أجل تطوير دور المراجع الداخلي في تفعيل محددات الجدارة الائتمانية بالبنوك التجارية.

٢- إنشاء معهد للمراجعين الداخليين علي غرار معهد المراجعين الداخليين الأمريكي يكون مهمته إصدار معايير المراجعة الداخلية التي تلائم البيئة المصرية خاصة

في البنوك التجارية وتدريب المراجعين الداخليين علي اخر المستجدات العالمية في المراجعة الداخلية .

٣- الالتزام بالمعايير والاصدارات المهنية المختلفة لكل من معهد المراجعين الداخليين ، وتوصيات لجنة بازل للرقابة المصرفية من أجل الوصول للجدارة الائتمانية الأعلي في البنوك التجارية .

٤- إشراك المراجعين الداخليين بالبنوك التجارية في دوريات المراجعة الداخلية العالمية للإطلاع علي أحدث نظم المراجعة الداخلية المعاصرة .

٥- ضرورة سد الفجوة بين الدراسة الاكاديمية والواقع العملي من خلال عقد ندوات تدريبية مستمرة للمراجعين الداخليين بهدف خلق كوادر في مهنة المحاسبة والمراجعة وخاصة المراجعة الداخلية في البنوك التجارية .

٦- ضرورة التأهيل الكافي لأفراد المراجعة الداخلية ، وذلك من خلال الدورات التدريبية وبرامج التعليم المستمر لتنمية كفاءاتهم وقدراتهم العلمية والعملية .

المراجع

أولاً : المراجع العربية

أ ـ الكتب :

١- د. أحمد زكى حسين متولى الشريف ، " **الاتجاهات الحديثة للمراجعة فى ظل عولمة المعايير** " ، بدون ناشر ، ٢٠١٣/٢٠١٢.

٢- د. طارق عبد العال حماد ، " **إدارة المخاطر (أفراد – إدارات – شركات – بنوك)** " ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، ٢٠٠٨.

٣- د. نبيل حشاد ، " **دليلك إلى اتفاق بازل II (المضمون – الأهمية – البعاد)** ، موسوعة بازل II ، الجزء الأول ، اتحاد المصارف العربية، ٢٠٠٤.

ب- الدوريات العلمية :

١- د. إبراهيم عبدالحفيظ عبدالهادى ، " تطوير دور المراجع الداخلى تجاه الوفاء بخدمات الاستشارات بجانب خدمات التأثيرات فى ظل التطورات الحديثة فى بيئة الممارسة المهنية " (دراسة نظرية ميدانية) ، **مجلة الدراسات والبحوث التجارية** ، كلية التجارة ، جامعة بنها ، العدد الثانى ، ٢٠٠٦.

٢- تامر إبراهيم على الزينى ، " تقييم أثر تطبيق معايير بازل II على القوائم المالية للبنوك الإسلامية " (دراسة نظرية – تطبيقية) ، **مجلة البحوث المالية والتجارية** ، العدد الثانى ، الجزء الثانى ، المجلد الثانى عشر ، ٢٠١١.

٣- د. جمال سعد خطاب، تأثير إدارة وتقييم وضبط المخاطر على الملاءة الائتمانية " (إطار محاسبى مقترح)، **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة** ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، العدد الثانى ، ابريل ٢٠٠٨.

٤- د. حسام السعيد الوكيل ، "دور المراجعة الداخلية فى ادراة مخاطر المنشأة " **المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية** ، كلية التجارة ، جامعة

٥- د. طارق مختار محمد ، " المراجعة الداخلية ودورها فى تحقيق المساءلة فى ظل الأزمات الاقتصادية " (دراسة حالة على البنك العربى فى مصر) ، **مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين** ، كلية التجارة ، جامعة القاهرة ، العدد الثامن والسبعون ، ٢٠١١.

٦- د. محمد محمد عطا ، د. على سيد بخيت ، " معايير مقترحة لإدارة مخاطر الائتمان المصرفى التجارى المصرى وتوصيف نموذج لقياس هذه الأخطار " ، **مجلة البحوث التجارية المعاصرة** ، كلية التجارة ، جامعة سوهاج ، العدد الثانى ، ديسمبر ٢٠١٠.

٧- د. مصطفى النشرتى ، " مشكلة الديون المتعثرة وأثرها على البنوك المصرية" ، **مجلة البحوث المالية والتجارية** ، كليه التجارة ببورسعيد ، جامعة قناة السويس، العدد الثانى، ٢٠٠٧.

٨- د. هيثم أحمد حسين عبد المنعم ، " أسس تفعيل دور المراجعة الداخلية كنشاط إستشاري في المنشأت المصرية " ، **المجلة العلمية التجارة والتمويل** ، كلية التجارة ، جامعة طنطا ، العدد الثاني ، المجلد الأول ، أغسطس ٢٠١٠.

٩- د. وفاء محمد عبدالصمد ، " القياس والإفصاح عن المخاطر فى البنوك التجارية على ضوء المعايير المحاسبية ومقدرات لجنة بازل II بين النظرية والتطبيق " ، **المجلة المصرية للدراسات التجارية** ، جامعة المنصورة، العدد الأول ، ٢٠٠٨.

ج – أخري :

١- الهيئة العامة لسوق المال ، " معيار المراجعة المصري رقم (٦١٠) بعنوان دراسة عمل المراجعة الداخلية " ، ٢٠٠٨. متاح علي : www.cma.gov.eg

٢- فلاح كوكش ، " أثر اتفاقية بازل (III) على البنوك الأردنية " ، مدير إدارة المخاطر ، البنك الاستثمارى الأردنى ، يناير ٢٠١٢.

ثانياً : المراجع الأجنبية

1- Bart Jutte "Project Risk management" 2009 . Available From : **www.concretebasic.org .**

2- Deming Wu & Han Hong , " The information Value Of Basel III Liquijity Risk Measures " , 2012 . available at : **www.ssrn .com .**

3- **Institute of internal Auditors (IIA),** " International Standards for The Professional Practice of Internal Auditing " , oct 2010 . available at : www.theiia.org

4- **Institute of internal Auditors (IIA)** " IIA Position Paper : The Role of internal Auditing in Enterprise – Wide Risk Management " , USA , 2009 .

5- Parmendra sharma & Neelesn Gounder , "Determinants Of resilient bank Profitability in The Pics " , 2012 , available at **: www . ssrn .com**